

تقرير ملخص أهم مرثيات ومقترحات العموم والجهات الحكومية لمشروع تعديل تعليمات تسعير المعاملات



مقدمة:



إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (476) وتاريخه 1441/7/15هـ، والذي نص في البند (خامساً) على الآتي: تعديل البند (ثالثاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (713) وتاريخه 1438/11/30هـ، ليصبح بالنص الآتي: "على كل جهة حكومية عند إعداد مقترح ذي صلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية ومشروعات قواعد أو لوائح أو قرارات وما في حكمها ذات طابع تنظيمي -مما هو داخل في اختصاصها ولا يتطلب الرفع عنه- أن تنشره على المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، بما يمكن الجهات والأفراد المعنيين بأحكامه من إبداء مرئياتهم وملحوظاتهم حياله، ومن ثم تنشر ملخصاً بأهم ما تضمنته هذه المرئيات والملحوظات على المنصة. وللجهة تقدير نشر المقترحات ذات الصلة بالشؤون الأخرى وملخصاً للمرئيات والملحوظات التي أبديت في شأنها".

اسم المشروع:



مشروع تعديل تعليمات تسعير المعاملات

نوع المشروع:



قواعد

2022/07/30

إلى:

2022/07/04

مدة الاستطلاع من:





الوسائل المستخدمة في استطلاع المرثيات:

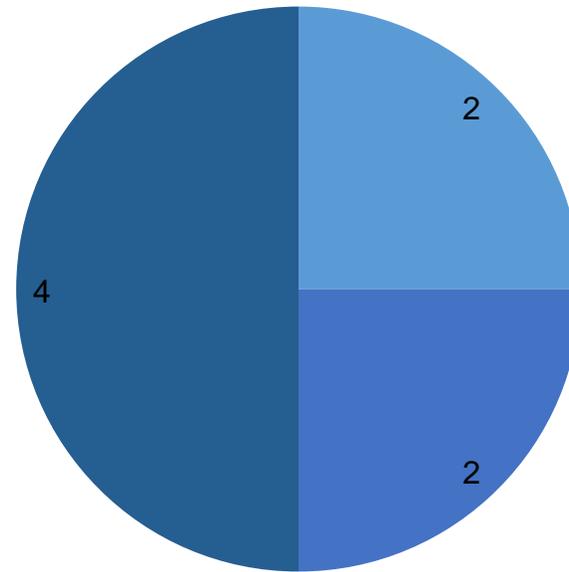


- المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية (منصة استطلاع)

الفئات المشاركة في الاستطلاع



8 مجموع المشاركين بالاستطلاع



- جهات وأجهزة حكومية
- مؤسسات عامة
- شركات محلية
- شركات أجنبية
- منشآت متوسطة
- منشآت صغيرة
- مواطنين
- مستثمرين أجانب ومقيمين



أهم الملاحظات والمرئيات حول مواد المشروع

#	رقم المادة	نص المادة	الملاحظات والمرئيات	رأي الهيئة
1	الأولى	"الإقرار: يقصد به الإقرار الضريبي بالنسبة للأشخاص المعنيين بالتزامات الإقرار لأغراض الضريبة بموجب النظام والإقرار الزكوي بالنسبة للأشخاص المعنيين بالتزامات الإقرار لأغراض الزكاة بموجب لائحة جباية الزكاة."	نود أن نوضح لسعادتكم أن هناك مكلفين غير ملزمين بمسك دفاتر أو إصدار قوائم مالية مدققة ويتم احتساب الزكاة في حقهم بشكل تقديري. في هذا الخصوص، نأمل من سعادتكم توضيح آلية تطبيق تعليمات تسعير المعاملات على المكلفين المذكورين أعلاه حيث أن الإقرار يعد بشكل تقديري ويتم للأنظمة تحديد الوعاء الزكوي وفقاً واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية.	<input type="checkbox"/> تتفق الهيئة مع الرأي ويؤخذ بالاعتبار في المشروع <input type="checkbox"/> تتفق الهيئة مع الرأي جزئياً ويؤخذ بالاعتبار في المشروع <input checked="" type="checkbox"/> لا تتفق الهيئة مع الرأي <input type="checkbox"/> الرأي لا يتعلق بالمشروع محل الاستطلاع
2	الثانية	"تُطبق جميع أحكام هذه التعليمات -مالم يرد خلاف ذلك- على كل من يعتبر مكلف بموجب النظام ولوائحه التنفيذية أو لائحة جباية الزكاة أو كلاهما -حسب الحال-"	Domestic related party transactions Currently, transactions between resident related parties would also be subject to Transfer Pricing documentation and reporting requirements. The documentation and reporting requirements in relation to transactions between resident related parties (100% KSA owned entities) would significantly increase the scope of	<input type="checkbox"/> تتفق الهيئة مع الرأي ويؤخذ بالاعتبار في المشروع <input checked="" type="checkbox"/> لا تتفق الهيئة مع الرأي جزئياً ويؤخذ بالاعتبار في المشروع <input type="checkbox"/> لا تتفق الهيئة مع الرأي <input type="checkbox"/> الرأي لا يتعلق بالمشروع محل الاستطلاع



	applicability of Transfer Pricing requirements including compliance cost. It is important to note that transactions between resident related parties (100% KSA owned entities) have no potential of profit shifting outside KSA. As an international best practice, many countries consider that it would not be an efficient use of tax administration and taxpayer resources to enforce transfer pricing legislation for domestic related party transactions.			
<p>□ تتفق الهيئة مع الرأي ويؤخذ بالاعتبار في المشروع</p> <p>□ تتفق الهيئة مع الرأي جزئياً ويؤخذ بالاعتبار في المشروع</p> <p>√ لا تتفق الهيئة مع الرأي</p> <p>□ الرأي لا يتعلق بالمشروع محل الاستطلاع</p>	<p>لم يتم التوضيح في المسودة الاستشارية ما إذا كان لأغراض تحليل المقارنة، إذا كان بإمكان المكلفين الخاضعين للزكاة استخدام المقارنات الداخلية في المعاملات التي تتم مع المكلفين الخاضعين للضريبة عند إجراء تحليل المقارنة. وفقاً لذلك، نوصي بتضمين مزيد من التفسيرات كجزء من لوائح تسعير المعاملات المحدثة التي توضح استخدام المقارنات الداخلية مع المكلفين الخاضعين للضريبة / لمكلفين الخاضعين للزكاة في إطار تحليلات المقارنة التي تم إجراؤها.</p>	<p>"أ. لأغراض هذه التعليمات، تكون المعاملات بين أشخاص مرتبطين مماثلة للمعاملات المستقلة أو قابلة للمقارنة بها في إحدى الحالات الآتية:</p> <p>1. عدم وجود اختلافات كبيرة تؤثر جوهرياً على المؤشر المالي الخاضع للفحص بموجب الطريقة المناسبة لتسعير المعاملات.</p> <p>2. في حال وجود اختلاف جوهري بين المعاملات، إذا تم إجراء تسوية مناسبة على المؤشر المالي للمعاملة المستقلة من أجل التخلص من تأثير تلك الاختلافات على المقارنة."</p>	3	الخامسة
<p>□ تتفق الهيئة مع الرأي ويؤخذ بالاعتبار في المشروع</p>	<p>1. وفقاً للمادة 15 من اللائحة التنفيذية بموجب القرار الوزاري رقم (2216)، يجوز لأي شركة مملوكة للمساهمين</p>	<p>"أ. على المكلف أن يقدم إلى الهيئة مع الإقرار نموذج الإفصاح متضمناً معلومات</p>	4	الرابعة عشر



<p>✓ تتفق الهيئة مع الرأي جزئياً ويؤخذ بالاعتبار في المشروع □ لا تتفق الهيئة مع الرأي □ الرأي لا يتعلق بالمشروع محل الاستطلاع</p>	<p>أنفسهم ولا شركة قابضة والشركات التابعة المملوكة لها بالكامل داخل المملكة أو خارجها تقديم حسابات موحدة وإقرار زكاة واحد ويجب أن يحاسبوا على أساس ما تظهره نتائجهم في وعاء زكاة واحد. يرجى تقديم إرشادات واضحة حول كيفية الامتثال لتعليمات تسعير المعاملات فيما يتعلق بإقرار الزكاة المقدم على أساس موحد. 2. في الوقت الراهن، يتم الإبلاغ عن المعاملات التي تؤثر على بيان الربح والخسارة على النحو الوارد في المادة (14) من تعليمات تسعير المعاملات في نموذج الإفصاح. يجب توضيح ما إذا كانت المعلومات الإضافية التي يوفرها المكلف في نموذج الإفصاح تنطبق على كل من المكلف الضريبي والمكلف الزكوي أو على المكلفين الإكويين فقط، وحيث أن نطاق الإفصاح قد تم توسيعه ليشمل المعاملات التي تؤثر على الميزانية العمومية أيضاً، فهل سيكون هناك مراجعة لصيغة نموذج الإفصاح الحالية أو سيكون هناك نموذج منفصل للمعاملات المتعلقة بالميزانية العمومية؟</p>	<p>المعاملات بين الأشخاص المرتبطين، بما في ذلك: 4. إجمالي الإيرادات وإجمالي المصروفات وقيمة صافي الربح أو الخسارة والأصول وإجمالي الأموال والدفعات المقدمة والديون ومكونات الوعاء الزكوي الأخرى وإجمالي المبالغ جائزة الحسم من الوعاء الزكوي عن السنة الضريبية/الزكوية محل الإقرار كما هي موضحة في الإقرار المقدم عن تلك السنة الضريبية/الزكوية. 10. الإقرار عما إذا كان الشخص يحتفظ بالوثائق المتعلقة بتسعير المعاملات وفقاً لـ من هذه التعليمات، بما في ذلك الملف الرئيسي والملف المحلي."</p>
---	---	---



<p>□ تتفق الهيئة مع الرأي ويؤخذ بالاعتبار في المشروع</p> <p>□ تتفق الهيئة مع الرأي جزئياً ويؤخذ بالاعتبار في المشروع</p> <p>√ لا تتفق الهيئة مع الرأي</p> <p>□ الرأي لا يتعلق بالمشروع محل الاستطلاع</p>	<p>نرى أن يتم اعتبار الكيانات أشخاص مرتبطين لأغراض تعليقات تسعير المعاملات من خلال اختبار الارتباط من عدمه على عدة سنوات وليس عن سنة واحدة أو كما في تاريخ معين، حيث أن اعتماد اختبار 'كما في نهاية السنة المالية' قد يمثل تشوهاً للتطبيق كون أن بعض الملكيات أو السيطرة تكون لفترة مؤقتة ولا تمثل تملك أو سيطرة حقيقية مستمرة.</p>	<p>"ب. يقدم المكلف نموذج الإفصاح عن المعاملات بين الأشخاص المرتبطين إلى الهيئة خلال مائة وعشرون (120) يوماً من بعد نهاية السنة المالية. يجب أن تحدد الهيئة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتقديم نموذج الإفصاح عن المعاملات بين الأشخاص المرتبطين في الدليل الإرشادي".</p>	<p>5</p> <p>الرابعة عشر</p>
<p>□ تتفق الهيئة مع الرأي ويؤخذ بالاعتبار في المشروع</p> <p>√ تتفق الهيئة مع الرأي جزئياً ويؤخذ بالاعتبار في المشروع</p> <p>□ لا تتفق الهيئة مع الرأي</p> <p>□ الرأي لا يتعلق بالمشروع محل الاستطلاع</p>	<p>في حين أن سياق انطباق لوائح تسعير المعاملات في المملكة العربية السعودية ومتطلبات الامتثال على المكلفين الخاضعين للزكاة يعني ضمناً أن الحد الأدنى المحدد حالياً المستخدم للمكلفين الخاضعين للضريبة (أي 6 ملايين ريال سعودي) سيكون قابلاً للتطبيق أيضاً على المكلفين الخاضعين للزكاة للحفاظ على التقارير، مع الأخذ في الاعتبار ان المسودة الاستشارية لا يبرز هذا صراحة، نوصي بتضمين تأكيد/ تفسير بأن نفس الحد المطبق على المكلفين الخاضعين للضريبة للحفاظ على التقارير ينطبق أيضاً على المكلفين الخاضعين للزكاة، بموجب لوائح تسعير المعاملات المحدثة في المملكة العربية السعودية.</p> <p>علاوة على ذلك، فإن المسودة الاستشارية صامتة بشأن قابلية تطبيق وتقديم فادة تسعير المعاملات ونموذج الإفصاح للمكلفين</p>	<p>"أ. باستثناء ما يرد صراحةً في هذه التعليمات خلاف ذلك، لا يكون الأشخاص التاليين ملزمين بالاحتفاظ بالوثائق والمستندات المذكورة في المادة السادسة عشر والمادة السابعة عشر من هذه التعليمات:</p> <p>1. الأشخاص الطبيعيين غير المؤسسات.</p> <p>2. المنشآت الصغيرة".</p>	<p>6</p> <p>التاسعة عشر</p>



	<p>الخاصين للزكاة ونقترح تضمين تأكيد/ تفسير ذلك.</p>		
<p>□ تتفق الهيئة مع الرأي ويؤخذ بالاعتبار في المشروع ✓ تتفق الهيئة مع الرأي جزئياً ويؤخذ بالاعتبار في المشروع □ لا تتفق الهيئة مع الرأي □ الرأي لا يتعلق بالمشروع محل الاستطلاع</p>	<p>-The TP Bylaws provide for the corresponding adjustments that can be made by taxpayers. According to Article 20 of the TP Bylaws, in case a taxpayer in KSA entered into a controlled transaction with a foreign related party and the competent authority in the country of this foreign related party has made or proposed an adjustment in relation to this controlled transaction, the taxpayer in KSA is allowed to request a corresponding adjustment to its tax base. We understand that the TP Bylaws currently do not provide for the corresponding adjustments in relation to the controlled transactions entered into between taxpayers in KSA. We propose to extend the corresponding adjustments to domestic controlled transactions. It would ensure that Zakat payers would be able to eliminate double taxation with respect to both cross-border and domestic transactions.</p>	<p>"أ. في حال مشاركة المكلّف في معاملة بين أشخاص مرتبطين مع شخص غير مقيم متواجد في دولة أبرمت معها المملكة اتفاقية دولية ضريبية، وقامت الهيئة المختصة في تلك الدولة بعمل أو اقتراح تسوية للوعاء الضريبي لذلك الشخص غير المقيم استناداً إلى مبدأ السعر المحايد وذلك فيما يتعلق بالمعاملة بين أشخاص مرتبطين، تقوم الهيئة بما يلي:</p> <p>1. دراسة مدى ملاءمة التسوية مع مبدأ السعر المحايد، وفي حال تبين للهيئة أن التسوية تتوافق مع مبدأ السعر المحايد من حيث المبدأ والقيمة، فعلى الهيئة إجراء التسوية المناسبة للوعاء الضريبي للمكلف المقيم وذلك لتفادي الآثار الاقتصادية التي تترتب على الازدواج الضريبي.</p> <p>2. إذا تبين للهيئة عدم مناسبة التسوية التي أجرتها الهيئة الأجنبية المختصة، فعلى الهيئة التواصل مع الهيئة الأجنبية المختصة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية ذات العلاقة بين المملكة والدولة الأخرى."</p>	<p>7 العشرون</p>



أهم المرئيات العامة

#	ملاحظات عامة على المشروع	رأي الهيئة
1	نرى أن تنص تعليمات تسعير المعاملات على أنه يمكن للهيئة الاتفاق مع المكلفين مقدماً على تسعير المعاملات لتفادي أي خلاف أو ربوطات مستقبلية من الهيئة، كما هو مطبق بعدد من الدول المتقدمة (advance pricing agreements).	<input type="checkbox"/> تتفق الهيئة مع الرأي ويؤخذ بالاعتبار في المشروع <input type="checkbox"/> لا تتفق الهيئة مع الرأي جزئياً ويؤخذ بالاعتبار <input type="checkbox"/> لا تتفق الهيئة مع الرأي <input type="checkbox"/> الرأي لا يتعلق بالمشروع محل الاستطلاع
2	لا تنص المسودة الاستشارية على التاريخ الفعلي لسريان وتطبيق لوائح تسعير المعاملات للمملكة العربية السعودية على المكلفين الخاضعين للزكاة. من الموصى أن يذكر صراحة تاريخ سريان وتطبيق لوائح تسعير المعاملات للمملكة العربية السعودية على المكلفين الخاضعين للزكاة لأن هذا سيوفر وضوحاً مناسباً للامتنثال لمتطلبات تسعير المعاملات (نموذج الإفصاح، الملف المحلي، الملف الرئيسي، إلخ). هل ستطبق لوائح تسعير المعاملات على المكلفين الخاضعين للزكاة اعتباراً من السنة المالية التي تبدأ في 1 يناير 2022؟	<input type="checkbox"/> تتفق الهيئة مع الرأي ويؤخذ بالاعتبار في المشروع <input type="checkbox"/> لا تتفق الهيئة مع الرأي جزئياً ويؤخذ بالاعتبار <input type="checkbox"/> لا تتفق الهيئة مع الرأي <input type="checkbox"/> الرأي لا يتعلق بالمشروع محل الاستطلاع
3	لا تقدم المسودة الاستشارية أي إرشادات حول كيفية احتساب تعديلات تسعير المعاملات المحتملة على المكلفين الخاضعين للزكاة (مع الأخذ في الاعتبار أن معدل الزكاة والوعاء الزكوي واحتساب الزكاة يختلف عن معدل الضريبة والوعاء الضريبي واحتساب الضريبة). وفقاً لذلك، نقترح تضمين إرشادات / توضيحات تفصيلية حول آلية حساب تعديلات تسعير المعاملات المحتملة (إما طوعية أو تحددها الهيئة) على المكلفين الخاضعين للزكاة بطريقة متسقة.	<input type="checkbox"/> تتفق الهيئة مع الرأي ويؤخذ بالاعتبار في المشروع <input type="checkbox"/> لا تتفق الهيئة مع الرأي جزئياً ويؤخذ بالاعتبار <input type="checkbox"/> لا تتفق الهيئة مع الرأي <input type="checkbox"/> الرأي لا يتعلق بالمشروع محل الاستطلاع